

أفغانستان، واحدة من الأراضي المستعصية على أمريكا وتريدها بشدة!

(مترجم)

الخبر:

في تقرير صدر مؤخراً، قال الصندوق الدولي للطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسف) إن ما يقرب من نصف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و17 سنة - وهم 3.7 مليون - في أفغانستان لا يرتادون المدرسة بسبب الصراع المستمر. ووفقاً لأحدث تقرير صادر عن اليونيسف، فإن النزاع المستمر وتفاقم الوضع الأمني في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى الفقر المتأصل والتمييز ضد الفتيات، أدى إلى ارتفاع معدل الأطفال خارج المدرسة للمرة الأولى منذ عام 2002. (بي بي سي)

التعليق:

على الرغم من أن عدداً من المؤسسات والصحفيين الغربيين، بما في ذلك بعض العسكريين الأمريكيين، قد كتبوا بشكل حاسم حول الحرب بين أمريكا والناثو في أفغانستان، كما أوصوا بإيجاد حلول مختلفة للمعضلات الحالية، إلا أن أمريكا واستراتيجياتها هي التي تسببت عن عمد في إيصال أفغانستان لمثل هذه الحالة الرهيبة. في الواقع، يرجع ذلك إلى النكسة المتأصلة للديمقراطية التي تسمح لكل فرد وكل مؤسسة بالتعبير عن تطلعاتها، والكتابة بشكل نقدي والتوصية بالحلول. وحيث إن الحكومة الأمريكية وقادتها، دون النظر المتعمق في تناقضاتها الواسعة، يقودون الوضع الراهن في أجزاء مختلفة من العالم على أساس استراتيجيات طويلة الأجل طورتها مؤسساتها المختلفة.

علاوة على ذلك، لم يكن الشعب الأفغاني يعاني من مشكلة التعليم فحسب، بل واجه أيضاً أزمات مروعة منذ احتلال أمريكا وحلف شمال الأطلسي لأفغانستان، لأنهم ربما لم يكونوا قد تصوروا هذا الوضع حتى في أحلام اليقظة. في الآونة الأخيرة، أصدرت هيومن رايتس ووتش تقريرها المؤلف من 49 صفحة بعنوان "لا مكان آمن". في الواقع في الوقت الحاضر لا توجد أماكن آمنة في أي مكان في أفغانستان باستثناء قواعد القوات الأمريكية وحلف شمال الأطلسي.

إذا لم يتم الوفاء بالاحتياجات الأساسية للناس مثل "الأمن"، سيواجه الناس بلا شك أزمات ضخمة في جميع مجالات حياتهم. ومن ناحية أخرى، تشير النتائج الجديدة الصادرة عن وزارة مكافحة المخدرات الأفغانية إلى إنتاج 9000 طن من المخدرات في البلد، في حين لم يتجاوز الإنتاج السنوي للأدوية 180 طناً قبل عام 2001.

علاوة على ذلك، فقد وصل إنتاج المخدرات إلى هذا المستوى الحرج؛ وستساعد عملية الزراعة والتجهيز والتهرب على تشكيل اقتصاد للجريمة في البلاد. وفي وقت لاحق، فتح السفير الأمريكي في أفغانستان (جون ر. باس) فمه بصراحة - فقد كان يلطخ لسانه وأسنانه بدماء الناس - واصفاً أفغانستان بأنها قاعدة المنشأ وممر العبور للاتجار بالأشخاص ويؤكد هذه الظاهرة باعتبارها تحدياً كبيراً للبلاد. جون باس، المعروف باسم العقل المدبر لتنظيم الدولة، يعبر عن هذه الظاهرة على أنها "كارثة" خلال كلمته في حفل إطلاق شبكة أفغانستان لمكافحة الاتجار بالأشخاص (ANTCIP) في كابول. وقد تم تناوله بمشقة شديدة، حيث قال: "في بلد لا يتم فيه إنفاذ القانون، يصبح شعبه ضحية لهذه الظاهرة". وشدد أيضاً على أن اللاجئين الأفغانيين والنازحين داخلياً في البلد هم أكثر عرضة للمعاناة من هذا التهديد ويتعين اتخاذ إجراءات لحماية حياتهم. ومع ذلك، فقد بلغت أفغانستان عامها الثامن عشر لاستضافة هذه الجهود المهانة التي فرضت قانوناً من صنع الإنسان على الأفغان يناقض معتقدات ومطالب الشعب الأفغاني.

حاول الاحتلال الاستعماري أن يفعل أكثر من المتوقع لخداع الرأي العام والعالم من خلال الكشف عن تقارير غريبة تتفوق على شر الشيطان. ومن بين هؤلاء، اقترحت هيئات المراقبة العامة لدوائر الولايات والدفاع والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) تقريراً إلى الكونجرس الأمريكي ينص على أن مؤشرات التقدم تبدو محدودة في أفغانستان - تعديل لإقناع الغرب دافعي الضرائب للحفاظ على تمويل البرامج الأمريكية في أفغانستان لسنوات قادمة.

ولتعزيز مشروعهم الحربي في المنطقة، عرّضوا حياة الأفغان للخطر بفقر لم يسبق له مثيل، مما سهل على جميع خطوط الحرب تجنيد الجنود. ووفقاً للإحصاءات الأخيرة الصادرة عن مكتب الإحصاءات المركزي لأفغانستان، فإن أكثر من 54 بالمائة من سكان أفغانستان كانوا تحت خط الفقر في عام 2016، مما يشير إلى زيادة بنسبة 16 بالمائة مقارنة بالسنة السابقة 2015. في حين تشير هذه الأرقام إلى حقيقة أفغانستان من سنتين إلى الآن، ولكن الوضع الحالي هو بلا شك أسوأ بكثير مما تشير إليه الأرقام.

ضمت أمريكا وحلف الناتو إلى جانب احتلال أفغانستان كميات كبيرة من الأموال في أسواق أفغانستان مما تسبب في إفلاس معظم الأفغان. ونتيجة لذلك، ساعدوا في جلب العصابات الرأسمالية الفاسدة والعلماء الخاضعين في أفغانستان لتنفيذ جميع خططهم الاستعمارية بدعمهم. الوضع الاقتصادي للناس يزداد سوءاً من أي وقت مضى.

قال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان بأن أمريكا هي السلطة المشرفة على الحكومة في أفغانستان، وفي تقريره الأخير حول أفغانستان: إن عدد قوات الأمن الأفغانية، بما في ذلك الشرطة الوطنية الأفغانية والجيش الوطني الأفغاني قد انخفض بنسبة 10٪ خلال العام الماضي، حيث وصل هذا الرقم إلى 296409 جندي بحلول 31 كانون الثاني/يناير 2018. تسيطر الحكومة الأفغانية على 56.3٪ فقط من المناطق، وتندرج المناطق الباقية تحت فئة "المعرضين للخطر".

بالنظر إلى ما سبق، فإن الوضع الحقيقي أسوأ بكثير. بعد الفقر، تعرض الناس للبلغاء والفساد والخطف وتهريب المخدرات والتمييز والانقسام والصراع الداخلي. لقد تجاوز القصف الجوي الأمريكي على مراكز المعارضة المسلحة حدوده مما تسبب في مقتل معظم المدنيين. وقد بلغت عمليات الاغتيال والمذابح والتفجيرات الانتحارية والتفجيرات ذروتها في المدن، وتتنافس وكالات الاستخبارات والشركات المتعاقدة المشاركة في حالة أفغانستان مع بعضها البعض في هذه المنطقة. الكل في الكل، حتى إن علامات النمو البسيطة في كل منحي من حياة الناس قد واجهت إفقاراً مطلقاً، وأعضاء من داخل القصر - يسكنون خلف الجدران الخرسانية - يعطون آمالاً كاذبة للشعب بينما هم في الحقيقة يدعمون قوات الاحتلال.

وبالتالي، فإن الأمر يستحق التفكير والتفكير بعمق! لدينا فقط خياران. يجب علينا إما أن نعمل بجد ونقاتل ضد كل ما تسبب في الاحتلال والاستعمار لهذه الأرض الإسلامية من أجل إنقاذ شعبنا من حالة الحصار هذه أو يجب علينا الاستسلام لأوامر السيد الغربي والمساعدة في دعم التغيير الفعلي للأجيال والتي بدأت في مجتمعنا، ولا نتحدث أبداً عن قيمنا على الإطلاق. ونتيجة لذلك، قد نجعل مصيرنا وما سيحصل لنا بأيدي عدونا مثل مصير الأندلس المنسي (إسبانيا).

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

سيف الله مستشير

رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية أفغانستان